

# المدينة التي نريدها

## حقوق المواطنين / المدينة الحية: ميثاق قانس

-----

تعريب يوسف المرابط و امحمد بن عبود

### تمهيد

يعيش نصف سكان العالم اليوم، الذين يقدر عددهم بـ 6300 مليون نسمة في المدن، ويزدادون بوتيرة تناهز 70 مليون نسمة في السنة. وإذا استمرت هذه الوتيرة فسوف يصل عدد السكان الذين يعيشون في المدن في ظرف نصف قرن إلى 6000 مليون نسمة، وهو ما يعادل ثلثي سكان العالم الذين سيقدر عددهم حينذاك بـ 8500 مليون نسمة. و سيؤدي هذا التوجه إلى تنظيم المدن بطريقة أخرى، نظرا لكون الأمر يتعلق بنظام مادي ذي جذور اجتماعية واقتصادية. والذي يجب اعتمادا مقاييس الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لتحقيقه.

ويؤكد كل هذا الحاجة لمواجهة سيناريو جديد للتعايش، تكون فيه الطبيعة والثقافة والمجتمع- تلك المكونات التي كانت تدار في ما قبل

بصورة منفصلة- ملتفة حول عقد طبيعي، على غرار طرح ميشيل سيريس ، في تعاقد جديد يضمن مصالح السكان. و ذلك مع احترام القوانين والحدود التي تفرضها الطبيعة علينا، لكي تتكيف المدن معها.

يعيش اليوم زهاء ألف مليون نسمة في مستوطنات تعرف ظروفها من الفوضى و الهشاشة تستغل بطريقة مبعثرة المجال المعروف بالما بعد ظاهرة المدن الكبرى (Postmetropolitano)، بدون إمكانية تعويضها بأي خيار تعائشي آخر. و في خضم هذا التحول، فإن الجمود الضخم الذي تمتاز به المدينة يوحي للناس الاعتقاد بأن هذه التغييرات طفيفة و سهلة المنال ، دون التنبيه بأن هذه المدينة التاريخية لم تستمر إلا ظاهريا.

يجب تطوير هذه التكتلات السكنية إلى مدن حية تتميز بنمو ذاتي متوازن وحيوي، ويتحقق هذا الانسجام مع المجال وقدرته على التحول إلى نمط صحي للحياة قادراً على خلق الشغل والخدمات للمواطنين، ويجب على هذا النمط للمدينة أن يكون مبنياً على حكمة ديمقراطية تقبل المشاركة والاندماج الاجتماعي. وتتحول هذه الدينامية إلى هدف أولي ومحوري جديد للمدينة وأنماط العيش بها.

إن المحور الرئيسي هو المواطن والشخص والعائلة باعتبارهم مكونات المجتمع. هكذا فإن الجدلية المؤسسة للمدينة : من جهة ، الثقافة المادية التي تفتخر بها المدينة، شكلها الحضري وأساليب الحياة بها، و السيناريوهات الخاصة التي تفرزها ، وطقوسها وذاكرتها، والبنية التحتية التي تتوفر عليها ، و موقعها الجغرافي، ومن جهة أخرى، التغييرات

المستمرة الحاصلة نتيجة إدخال مشاريع تنمية وبنيات تحتية وخدمات واستثمارات جديدة.

لابد من التركيز على المجالات غير العادلة التي توجد في مدننا وكذلك النمو الغير المنظم (مدن الصفيح) في المدن الكبرى. هذه الأخيرة التي تحولت إلى مراكز تجلب الساكنة النازحة في بعض الحالات من العالم القروي، و التي لا تتوفر على الموارد الاقتصادية، والتعليمية، والتكوينية الكافية لمواجهة متطلبات المدينة. هذا الوضع الذي يجب توضيحه باعتباره السبب الرئيسي في انعدام التوازن الاجتماعي و الحضري. وهو الذي يمكننا من تفسير مفهوم "الأ مدينة" و المدينة الخفية المتواجدة بدرجات مختلفة بمدننا. وهي عبارة عن فضاءات لها حواجز مادية واجتماعية وصحية ومهنية وأمنية الخ ... إنها فضاءات تنعدم فيها أدنى مستويات التحضر ( الماء والكهرباء والتطهير) ولا يوجد فيها اقتصاد وفرص للتعليم والتكوين لمواجهة حاجيات المدن، كما تنعدم فيها الفضاءات العمومية والتجهيزات الأساسية والنقل. يجب على المدينة التي نرغب في تحقيقها أن تأخذ هذا المشكل بعين الاعتبار وهو مشكل يصعب حله، ولكنه ضروري لوضع مخططات استراتيجية ملتزمة ومجددة.

إن إعادة أنماط الحياة ومشاهدها المحلية والحضرية وإعادة الاعتبار للتراث الثقافي والثقافة المادية بصفقتها مكون لا يعوض للهوية الحضرية والمبادرات الجديدة للثقافة المعاصرة في مجالات مختلفة، كل هذه العوامل تعتبر مفتاحا للمدينة المستدامة "sostenible" القادرة على

استرجاع ثقافة المدينة القائمة وتحويلها إلى ركيزة للتخطيط لمتطلباتها الجديدة.

إن التحوّل الذي برز خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين يتجلى في تحول جذري لمحيطنا الكوني نتيجة تلاقى ظاهرتين، أولهما ظاهرة العولمة وثانيهما تحول المدن الكبرى metrópolis إلى مدن - مجالات فضائية أو المدن التي ظهرت بعد مرحلة المدن العملاقة post mega polis . والدافع يتجلى إلى حد بعيد في هيمنة واحتكار التصور الذي يركز على البعد الاقتصادي دون غيره، ممّا يؤدي إلى ظهور أوضاع متناقضة ومختلفة في السكن والمجتمع، وهي أوضاع تختلف جذريا عن الأوضاع التي كانت سائدة سابقا في عصر ما قبل الحداثة.

لقد أكدت الأزمة الاقتصادية ضرورة البحث عن نموذج جديد للنمو الاقتصادي يتصف بالديمقراطية والتركيز والاستدامة.

### إشكالية مواثيق أخرى للحقوق وتحليلها

إن مبادرة وضع ميثاق قادم ليس أمرا منعزلا وإنما يندرج ضمن نطاق عالمي تتواجد به عدة اقتراحات لإنجاز مواثيق للحقوق يتشابه بعضها مع البعض الآخر. ففي السنوات الأخيرة وبعد مبادرة ميثاق أولبورغ Carta de Aalborg سنة 1994، تم تقديم اقتراح عدة مواثيق لحقوق المرأة وللتمتع بالمدينة والميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان

في المدينة وميثاق "أجندا" العالمية لحقوق الإنسان في المدينة وذلك بدعم من مختلف المنتديات و المؤسسات المحلية والدولية.

إذا راجعنا هذه المجموعة من المواثيق فسوف نلاحظ فيما يخص مضمونها ما يلي:

تضم هذه المواثيق مقدمة حول المدينة وحول نوع الالتزامات التي وقع عليها أفراد أو جمعيات غير حكومية ومنظمات أخرى وبلديات الخ ...

إن نصوص جميع المواثيق تركز على كتلة من الحقوق: منها ما ينطبق تقريبا على جميعها (الحق في امتلاك العقار والحق في السكن وحق بالتمتع بالفضاء العمومي ذو المستوى الرفيع والحق بالتمتع بالبيئة)، كما توجد هناك مجموعة من الحقوق التي تخص بعض الأطراف دون الأخرى (الحق في الماء والخدمات الحضرية الأساسية، كالكهرباء والواد الحار والأزبال والحق في النقل العمومي والحق في الأمن والحق في التجول - حواجز هندسية - ... )

في هذا الإطار، اختلفت نصوص المواثيق حول القضايا التالية:

فيما يخص المواطنين الذين تنطبق عليهم الحقوق في هذه المواثيق فمنهم مواطنون عاديون ومنهم "جاليات" و "شعوب" يعبرون أيضا عن موقفهم كمستفيدين من الحقوق.

قد تكتسي هذه المسألة أهمية كبرى في إطار النقاش حول الميثاق نظرا للإشكاليات "الوطنية" والحركات الاجتماعية والنمو المسمى بنمو "الأهالي" في أمريكا اللاتينية.

وفيما يتعلق بالفرق بين الحقوق و "الواجبات" فهناك بعض الموثيق التي تركز فقط على جانب الحقوق والمطالبة بها، في حين يطرح البعض الآخر إشكالية "الواجبات" الممكنة التي يكمل بعضها البعض إلى حد ما.

هناك الموثيق التي تعبر عن "المطالبة بالحقوق" بينما تبحث غيرها في توصياتها عن التفاهم مع السلطات العمومية. وأخيرا، فيما يتعلق بإنجاز وتطوير ومناقشة الموثيق، إن بعضها يربط بين إنجاز الميثاق والمناقشة الاجتماعية والالتزامات السياسية، بينما هناك مؤسسات أخرى لا تكتفي بربط تهيئ الميثاق بمشاركة واسعة، بل يربط النقاش أيضا بالنضالات الاجتماعية.

**شبكة المدينة الحية ومسار تحرير حقوق المواطنين في المدينة الحية:**

### **ميثاق قادس**

انطلاقا من هذا الوعي ظهرت شبكة المدينة الحية، تحاول المعالجة الفعالة والاستفادة ودعم التآزر، التي وضعت حيز التطبيق من قبل الأطراف السابقة، والتي أوجدت مجالات ومراتب مختلفة لتلبية لحاجات الطريقة الجديدة للسكن. تشكل شبكة المدينة الحية نوعا من مختبر

حضري واجتماعي حيث المؤسسات والأشخاص والمتخصصون المنحدرون من مجالات مختلفة و بلدان و مدن (أوربا، أمريكا اللاتينية، المغرب العربي) واللذين يهدفون إلى فتح نقاش اجتماعي موسع لتحديد هذه المدينة التي نريدها: "المدينة الحية" يعني مدينة متماسكة أو مندمجة ومستدامة، قادرة ومعقدة وقابلة للسكن وفعالة في الزمان والمكان، بصفتها نظام مادي واجتماعي، ومع قدرة لتقديم فرص للمواطنين لتحقيق الذات الفردية والجماعية، مقدمين إجابة للأهداف التالية: الديمقراطية والاندماج والتعايش الاجتماعي والطاقة المستدامة والبيئة، وخلق مدينة قابلة للسكن.

إن شبكة المدينة الحية هي فضاء مفتوح للمشاركة، والتي اتخذت كهدف إعداد في شبكة للعمل، والذي من حيث المبدأ يمكن أن يكون معقدا في تركيبه لكنه يبقى خطوة ضرورية لتعريف الحق المدني في المدينة الحية: ميثاق قادس.

هذه المبادرة ليس جديدة، بحيث سبق وان تطرقت عدة منتديات ومؤتمرات دولية (قادس 2006 وإشبيليا 2008) للموضوع والتي قربتنا من تعريف هذه الوثيقة. يمكن تلخيص الإضافات الأساسية في هذه الوثيقة في الجوانب التالية:

□ يفهم أن هذا الميثاق يجب أن يحتوي على إعلان مبادئ حول مفاهيم "إنتاج المدينة" و"الاستدامة" التي هدفها الرئيسي بصم الميثاق بخط فلسفي واضح، والذي يصلح لإنتاج الاديولوجية، وفي نفس الوقت توفير أداة للعمل. الميثاق يجب أن يعكس طموحات الأشخاص الذين يعيشون في المدن.

- فهم الميثاق كوسيلة تدخل شبكة "المدينة الحية" في المجتمع، يعني تصور الميثاق كوسيلة للعمل والمشاركة الاجتماعية.
- عبر اتفاقيات مع وسطاء آخرين، يجب على الميثاق أن يوجه السياسات العمومية بطريقة تكون معها عملية في مجال العمل اليومي.
- تصور الميثاق كميثاق مذكرة بشكل ليس فقط ينشر الإيجابيات ولكن الذي يجهز برنامج يضمن تنفيذها.
- تصور الميثاق ليس فقط كإعلان عام للحقوق، والمسؤوليات والنوايا، ذو طبيعة عامة، ولكن توجيهها نحو ما يمكن أن نطلق عليه اليوم "النقط السوداء" للتطور الحضري بطريقة تجعل ميثاق قادم صالحا لتوجيه السياسات العمومية في هذا الصدد.
- تصور الميثاق بشكل معقد وقادر على الاحتواء، بطريقة تجعله يتصور ميثاقا للحقوق والواجبات الفردية والجماعية، ومسؤولية المؤسسات والمواطنين بطريقة تجعل مجموع الفاعلين الذين يتدخلون في المدينة يجدون في الميثاق كل ما يقابل "الحقوق" وأيضا الواجبات والمسؤوليات تجاه المدينة، وتجاه المحافظة عليها وتجاه التطور المستقبلي للمدينة.
- يشار إلى صعوبة إعداد وثيقة تدمج مختلف الوضعيات المحلية.

## الأهداف العامة التي تضعها شبكة المدن الحية من أجل صياغة حقوق المواطنين في المدينة الحية

إن شبكة "المدن الحية" تجعل من فرصة صياغة هذه الوثيقة عملية تشاركية وأداة للتفكير والعمل الذي تسعى إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية:

تشجيع التفكير والنقاش الموسع والمتنوع الذي يساعد على بلورة جو ملائم للأفكار الصالحة لنماذج التنمية الحضرية المرتكزة على المفهوم القديم "للمدن المتعاقدة أو المندمجة" كإطار حضري وأكثر ملائمة حالياً، لمعالجة التحديات التالية:

- الديمقراطية والمشاركة.
- الاندماج والتماسك الاجتماعي.
- الاستدامة الطاقية والبيئة.
- إحداث مدن قابلة للسكن.
- تقوية شبكة "المدن الحية" خصوصاً باستعمال الشبكات الاجتماعية وب (Web) 2.0 التي تساعد على إدماج عدد كبير من الأشخاص والمواطنين، من أجل تحسين ظروف العيش في مدننا.

■ وضع الميكانيزمات والأدوات التي تمكن من  
طريقة الكتابة السريعة و التلقائية  
والواضحة والبناءة.

■ ضمان الانخراط والمشاركة في مسار النقاش  
حول ميثاق قادم لأكثر عدد من الفاعلين  
الاجتماعيين والسياسيين الذين يتدخلون بشكل  
بارز في المدن مثل الإدارات المحلية  
والجهوية والمركزية الذين يعملون على  
تعزيز هذا النوع من التنمية الحضرية استجابة  
للتحديات السالف ذكرها. مما يعني في  
الأساس تشجيع كل الفاعلين الاجتماعيين على  
المشاركة في النقاش وهم:

- الجامعات، الهيئات المهنية،  
المؤسسات، والمنظمات.
- الوداديات السكنية و جمعيات الأحياء.
- الجمعيات المحلية.
- القطاعات المهمة بالبناء والتخطيط  
المتعلق بالتنمية الحضرية.
- وسائل الإعلام المحلية والجهوية.
- فاعلين آخرين.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة اعتماد أسلوب مختلف  
لتدبير هذه المرحلة التي لا يقل فيها التسيير والتتبع أهمية عن النتائج

المتوخّاة (أوراش، دورات ومناقشات)، إن هذه العملية يمكن اعتبارها ربحاً لهذا الرهان.

وضع مفاهيم "مواطنة الجوار" و"التعايش الحضري" و"المدينة المندمجة" كأولويات للتفكير في المواطنة الجديدة للقرن الحادي والعشرين.

### المحتويات واللبّات الرئيسية لحقوق المواطنة داخل المدينة الحية: "ميثاق قادس".

يمكن اعتبار المدينة مصدر لكثير من مشاكلنا، وهي كذلك قادرة على إيجاد الحلول المناسبة لها. بدون مشاركة وبدون مسؤولية مشتركة للمواطنين لا يمكن التحدث عن أي تغيير نحو التنمية المستدامة للفضاء الحضري والمجال الترابي. وبهدف احتواء السكان لهذا المجال ولكي يصبحون مالكين حقيقيين له يجب عليهم أن يضعوا تصورا لنموذج المدينة التي "نحبها جميعاً". هذا ما يجب أن يحتوي عليه "ميثاق قادس". الذي تنقسم محتوياته الأساسية إلى قسمين:

أ- المواضيع المتعلقة بالحقوق والواجبات في ميثاق قادس. إن ميثاق قادس يجب أن يقوم على مبدأ "مواطنة الجوار" أو الإقامة، بغض النظر عن الجنسية، يجب على هذا الميثاق أن يعترف لجميع سكان وساكنات المدينة بمجموعة من الحقوق والواجبات.

ب- تطوير مفهوم "الحق في المدينة" وبشكل أكثر تحديداً أي نوع من المدينة نطمح إليه "شكل حضري" أكثر ملائمة ليصبح أساساً وضماناً للحقوق والواجبات. وفي هذا الإطار يمكننا اعتماد عشر حقوق موضوعية هي كالتالي:

1. للمواطن الحق في السكن اللائق وذلك مراعاة لكل مستويات الدخل وبشروط السكن الصالحة. وللمواطن كذلك الحق في تنوع البرامج وأشكال المساكن المعدة من طرف الدولة التي تتلاءم مع الاحتياجات المتغيرة للأسر اليوم.

2. لكل فرد الحق في الولوج إلى المواقع والخدمات، لاسيما بالنسبة للراجلين وكافة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة كالأطفال وكبار السن، والمعوقين. الحق في مختلف وسائل التنقل العامة المتوفرة على النجاعة والفعالية والأمان. الحق في التنقل عبر الدراجة الهوائية وغيرها من وسائل النقل غير الآلية في ظروف آمنة ومريحة.

3. الحق في الأماكن والفضاءات العمومية والشوارع والباحات والمتنزهات كمكونات للمدينة الحية. الحق في مدينة آمنة واعتماد هذه السمة في

المشاريع التي تنجز فوق المجالات العامة بما فيها شبكة الطرق والشوارع.

4. الحق في "أحياء مدينيّة" باعتبارها فضاءات مركزية ومجهزة بشكل كاف ومتوفرة على وسائل تواصل تضمن حياة صحية قادرة على خلق الشغل والخدمات للسكان (الحي-الهوية). يجب أن تكون جميع مكونات المدينة منفتحة بعضها على بعض و متعايشة في ما بينها. كما يجب اجتناب الجيتوهات (ghettos) و ما يعرف "بمدن غرف النوم". الحق كذلك في تحويل الفضاءات والمناطق المهمشة.

5. الحق في التجهيزات الأساسية، الحق في الماء الصالح للشرب وتصريف المياه العادمة، والطاقة والصحة، باعتبارها عناصر أساسية. تضمن للأسر والمجتمعات حياة كريمة وتتيح لهم فرصاً للتطور في جو المنافسة وتكافؤ الفرص.

6. الحق في الإبداع والتسيير والثقافة والابتكار في المدينة.

7. الحق والواجب في الإعلام والمشاركة. إن الشأن العام يمكن أن يكون له تأثير أفضل إذا اعتمد ثقافة المشاركة.

8. الحق في مدينة غير مناجسة، ومتعددة الثقافات وتسمح بالتعايش، الحق في المساواة. الحق في احترام الناس باختلافهم، وعلى خصوصيتهم وفي اختيار الصلات بينهم.

9. الحق في تنمية حضرية متوازنة وتعمير مستدام. الحق في المعرفة والمحافظة على التراث الحضري للمدينة.

10. الحق في المعرفة والمحافظة على المشهد العمراني وعلى الجودة البيئية. والحق كذلك في معالجة التصريفات الحضرية بشقيها السائل و الصلب.

ت- الحقوق والواجبات المضمونة في المدينة المتعلقة بكل الاتفاقيات الدولية التي تصون وتحمي حقوق الإنسان كما تم تعديلها.

ث- تعهد المدن الموقعة على تطبيق وتطوير في مجال ترابها المحلي، مجموعة الاتفاقيات الدولية التي تصون وتحمي

حقوق الإنسان كما تم تعديلها (المسماة حقوق جيل الأول،  
الثاني، والثالث والرابع).

ج- الواجبات والمسؤوليات لكل المواطنين القاطنين في  
المدينة، يجب التفكير في أدنى الواجبات، والمسؤوليات  
التي يجب اعتمادها في هذا الميدان كمبادئ عامة يحتوي  
عليها ميثاق قادم.

### التعميم وطريقة العمل وثيقة تسيرها الشبكة الاجتماعية:

إذا أردنا أن نجعل من المشاركة عنصرا أساسيا في إدارة  
مراحل إعداد الميثاق، فإنه من الضروري استخدام الشبكة  
الاجتماعية ويب Web 2.0، هذا يعني عدم الاعتماد فقط على  
مشاركة عناصر شبكة المدينة الحية، بل على كل مستعملي  
برامج تويتر Twitter، و فايس بوك Facebook، ودليوسوس  
Delicious... يعني تلك الفضاءات وأدوات الشبكات الاجتماعية  
التي تستخدم على نطاق واسع من قبل المواطنين.

إن إعداد وثيقة معقدة من هذا القبيل في شبكة اجتماعية  
واسعة يشترط أن تتوفر على هيكلية سهلة، مفهومة ومفتوحة.  
فوق كل هذا يجب أن تكون ملائمة للاحتياجات واللغات  
الخاصة بالشبكة الاجتماعية. هذا يعني أن ننظر إلى صياغة  
الميثاق كعملية منهجية ذات قيمة مضافة للحصول على النتيجة  
النهائية، مثل إدارة العامل الزمني المستغرق لتحقيق هدفنا.

نتوخى من ملتقى كيتو المنعقد أيام 8 و9 و10 يوليو أن يناقش هذه الوثيقة، وأن يتم إغناؤها وهيكلتها محتواها الرئيسي بآراء وردود فعل الحاضرين. حيث يمكن للمواطنين أيضاً إبداء رأيهم حول منهجية المشاركة المراد اعتمادها والأدوات اللازمة لصياغة هذا الموضوع.

بعد مرحلة كيتو، و بعد تحديد الأدوات و الهيكلية الضامنة للمشاركة الفعالة في إعداد هذا الميثاق نعتزم عندئذ وضعه على شبكة الإنترنت. وهكذا بعد سبتمبر 2009، ستقدم التغييرات المدخلة بطريقة فورية "على الخط" بفضل شبكة الإنترنت، مما سيوفر هدفا أساسيا لهذه الوثيقة وهو تحقيق المشاركة الديمقراطية لكل المواطنين فوق ربوع الكرة الأرضية.

وبهذه الطريقة يمكن أن نضمنَ خلال 2010-2015 التوفر على وثيقة تحظى بتوافق يسمح لنا أن نحدد المدينة التي نريدها لضمان حقوق و واجبات المواطنين. وسوف تعرض هذه الوثيقة في مدينة قادس سنة 2012 تزامنا مع الاحتفال بالذكرى المئوية الثانية لدستور 1812 لقادس.

من جهة أخرى، ينبغي أن يكون هذا الميثاق معروفا ومعتمدا من لدن الإدارات والمؤسسات المسؤولة على الحكامة بمدننا من مجالس بلدية و حكومات جهوية و حكومات مركزية وغيرها. إننا نعتزم إعداد استراتيجية في هذا الصدد لكي تتحمل هذه المؤسسات مسؤولية الشأن الاجتماعي والحضري والسياسي

التي تكتنف هذه المبادرة لصالح المدينة وسكانها حتى تتمكن من  
بناء حواضر قابلة للسكن، مستدامة، مندمجة، فاعلة ومعقدة.